عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

ليبيا: بوادر انقسام محتمل في ولاء الجيش بين الثني وحفتر

طرابلس ـ رويترز: حاول جنود موالون للواء خليفة حفتر منع رئيس الوزراء المعترف به دوليا عبدالله الثني من زيارة بنغازي لإظهار التأييد لقواته التي تقاتل جماعات متشددة. وقال وزير ومسؤولون عسكريون لـ«رويترز» ان اعضاء بالجيش يعملون تحت سيطرة حفتر حاولوا منع اعطاء اذن لطائرة الثني للهبوط يوم الاحد الماضي وأوقفوا قافلته لفترة وجيزة في وقت لاحق اثناء الزيارة. وقال وزير الداخلية الليبي عمر السنكي انه بينما كانت طائرة الثني تقترب من بنغازي جاء ضابط وقال انه لم يصدر لها اذن بالهبوط. وأضاف انه رغم هذا فإن الثني تمكن من الهبوط وعقد اجتماعا لمجلس الوزراء في بنغازي بعد ان زار قادة عسكريين. لم يؤكد محمد الحجازي المتحدث باسم حفتر التفاصيل.

خادم الحرمين يخاطب السعوديين عبر «تويتر» من دون وسيط

الرياض ـ العربية نت: عندما دشن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حسابه الخاص في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» يوم 23 فبراير عام 2013، كان الحساب يقوم بنشر موجزات سريعة لأخبار وأنشطة وفعاليات خادم الحرمين عندما كان وليا للعهد آنذاك.

واليوم، انتهج خام الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز أسلوبا آخر في التواصل مع الشعب السعودي من خلال مخاطبتهم عن طريق «تويتر» وإرسال ما يريد إيصاله إليهم مباشرة، ومن دون وسيط.

وقد أبدت الصحف الغربية حول العالم اهتماما بتواصل خادم الحرمين الشريفين مع شعبه من خلال موقع «تويتر»، وركزت على تصاعد عدد متابعيه بدرجة كبيرة، والذي ارتفع من مليون و300 ألف متابع إلى مليونين و140 ألف متابع في أسبوع.

ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن شركة «سوشيال باكيرز» ـ وهي إحدى الشركات المختصة بأبحاث مواقع التواصل ـ قولها إن خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز حاز على أكثر من نصف مليون متابع في أقل من أسبوع، مما فاق شخصيات شهيرة، مثل: الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وقد حققت تغريدات خادم الحرمين أعلى نسبة إعادة تغريد، فعلى سبيل المثال حققت تغريدته الموجهة للشعب السعودي بعد إصدار الأوامر الملكية، التي قال فيها: «أيها الشعب الكريم: تستحقون أكثر ومهما فعلت فلن أوفيكم حقكم، أسال الله على أن يعينني وإياكم على خدمة الدين والوطن، ولا تنسوني من دعائكم»، حققت 340 ألف إعادة تغريد، فيما فضلها 120 ألف متابع.

وبعد انتهاء أول جلسة لمجلس الوزراء غرد خادم الحرمين الشريفين متحدثا عن الوزراء الجدد الذين أدوا القسم أمامه، قائلا: «بالأمس أقسم أمامي رجال اخترتهم لنهضة الوطن، والمؤمل فيهم الخير، وقد اجتمعنا اليوم بمجلس الوزراء وأوصيتهم بالمواطنين وتحقيق ما نتطلعه لوطننا». وكان المغردون السعوديون ابتكروا طريقة جديدة في مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز من خلال «تويتر»، حيث أنشأوا أكثر من «وسم» أعلنوا من خلاله مبايعتهم له، في خطوة أثارت إعجاب الكثيرين.

صورة إحدى تغريدات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الموجهة إلى السعوديين عبر «تويتر»

السعودية تمنح «الأونروا» 13,5 مليون دولار لاستئناف دعم متضرري الحرب الإسرائيلية على غزة

عواصم ـ وكالات: أعلنت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» أنها ستستأنف تقديم دعم جزئي لمتضرري الهجوم الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، بفضل دعم قدمته المملكة العربية السعودية.

وقال المستشار الإعلامي لـ «الأونروا» عدنان أبوحسنة في بيان صحافي امس إن الوكالة تلقت دعما سعوديا بقيمة 13,5 مليون دولار لدعم عمليات ترميم وإصلاح المنازل المتضررة جزئيا من الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.

وذكر أبوحسنة ان المنحة كانت مخصصة عبر صندوق التنمية السعودية لدعم إعادة الإعمار في قطاع غزة إلا أنه تم التوافق على توزيعها كمساعدات نقدية لأكثر من 10 آلاف عائلة لإصلاح المنازل المتضررة جزئيا.

واكد انه تم تحويل الأموال الى الحسابات البنكية في قطاع غزة وسيتم الصرف اليوم وغدا للمتضررين عبر البنوك الفلسطينية، مشيدا بالدور السعودي لتقديمه مساعدات مالية للاجئين الفلسطينيين وكافة مكاتب اونروا، مؤكدا أن دور الرياض لايزال مهما وطليعيا في دعم اللاجئين بقطاع غزة. وكانت السعودية، أعلنت في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار قطاع غزة في أكتوبر الماضي عن مساهمتها بنحو 500 مليون دولار.

تشديد القيود على دخول الروس إلى الأراضي الأوكرانية

أميركا: تزويد كييف بالسلاح ليس «الحل المناسب» للأزمة في أوكرانيا

عواصم ـ أ.ف.پ ـ رويترز: قالت الولايات المتحدة ان هدفها هو تغيير سلوك روسيا تجاه الأزمة الأوكرانية وليس حربا بالوكالة معها في الشرق الانفصالي، مشيرة الى ان تزويد كييف بالسلاح لن يحل المشكلة، فيما أعلنت الحكومة الأوكرانية عن إجراءات جديدة شددت بموجبها القيود على دخول المواطنين الروس الى أراضيها اعتبارا من مارس المقبل، وذلك على خلفية تجدد أعمال العنف في شرق البلاد الموالي لموسكو.

فقد قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جين ساكي: «نواصل بحث ما هو السبيل الأفضل لدعم أوكرانيا. يبقى هدفنا التوصل الى حل عبر القنوات الديبلوماسية. ونبحث بشكل دائم خيارات اخرى يمكن ان تكون بديلا من حل تفاوضي للأزمة». وأضافت تعليقا على ما أوردته تقارير إعلامية أميركية من ان واشنطن تبحث تزويد كييف بالسلاح «نحتفظ بحق التفكير في جملة خيارات». وتعليقا على تدهور العلاقات بين واشنطن وموسكو على خلفية الأزمة الأوكرانية، قالت ساكي: «لا أعتقد ان أي طرف يريد حربا بالواسطة مع روسيا. ذلك ليس الهدف. هدفنا هو تغيير سلوك روسيا. لهذا السبب فرضنا عقوبات».

وفي سياق متصل، قال بن رودس نائب مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض ان الولايات المتحدة تعتقد ان العقوبات الاقتصادية تبقى أفضل وسيلة للتأثير على روسيا فيما يتعلق بأزمة أوكرانيا وان إرسال المزيد من الأسلحة لن يحل بالضرورة المشكلة.

وأضاف رودس قائلا في مقابلة مع محطة تلفزيون سي.إن.إن امس الاول «مازلنا نعتقد ان أفضل سبيل للتأثير على حسابات روسيا هو من خلال العقوبات الاقتصادية التي تؤثر بشدة على الاقتصاد الروسي».

وفي رده على تعليقات لمسؤولين بارزين بالإدارة الأميركية بأن واشنطن تعيد التفكير بشأن إمكانية تقديم إسلحة لأوكرانيا في القتال ضد الانفصاليين المدعومين من روسيا، قال رودس: «نحن لا نعتقد ان الرد المناسب على الأزمة في أوكرانيا هو ببساطة ضخ المزيد من الأسلحة». ومن جهتها، قالت الحكومة الأوكرانية في كييف إنه «اعتبارا من الأول من مارس لن يتمكن الروس الراغبون في السفر الى أوكرانيا من استخدام جواز مرور داخلي هو بمنزلة بطاقة هوية وانما عليهم ان يستخدموا جواز سفر مخصصا للسفر إلى الخارج»، بحسب وكالة فرانس برس.

وهذا الإجراء من شأنه ان يحد كثيرا من عدد الرعايا الروس الذين يدخلون الى أوكرانيا، حيث ان أكثر من 70٪ منهم لا يملكون جواز سفر.

أوباما محذراً الكونغرس: عدم زيادة الموازنة سيهدد أمن الولايات المتحدة

واشنطن ـ وكالات: قال الرئيس الأميركي باراك أوباما: إن عجز الموازنة قد تقلص بمقدار الثلثين منذ تسلمه لمنصبه، طالبا من الكونغرس تزويده بموازنة للعام المالي 2016/2015 تصل إلى 3,99 تريليونات دولار لتحسين البنية التحتية للبلاد وتنمية الطبقة الوسطى في البلاد مع زيادة للضرائب على الأثرياء والشركات.

وحذر أوباما، في معرض خطاب له في وزارة الأمن الداخلي في واشنطن اول من امس، من أن عدم تخصيص موازنة لوزارة الأمن الداخلي سيهدد أمن البلاد ويضعها عرضة لتحديات أمنية جديدة، مؤكدا أنه «اذا ما ترك الجمهوريون موازنة وزارة الأمن الداخلي تنفذ، فهذا سينهي جميع أنشطتها الجديدة في حالة ظهور أي تهديد (أمني داخلي) جديد، وهو نهاية للمنح المخصصة للولايات والمدن لتحسين أداء (مستويات) فرض القانون والحفاظ على أمن مجتمعاتنا».

وطالب أوباما، الكونغرس «بعدم المخاطرة بالأمن الداخلي بسبب هذا الخلاف»، مؤكدا على أن تعطيل موازنة الوزارة المعنية سيؤدي إلى إيقاف مرتبات عشرات الألوف من العاملين في الخطوط الأمامية من الذين سيواصلون الذهاب إلى العمل دون تسلم رواتبهم، ويشملون أكثر من 40 ألف من حراس الحدود وموظفي الجمارك، وأكثر من 50 ألف من موظفي المطارات، وأكثر من 13 ألف من موظفي الهجرة وأكثر من 40 ألف من حرس السواحل.

وجراء اصدار أوباما مجموعة من القرارات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة والتي ضمنت البقاء المؤقت داخل الولايات المتحدة لما يقرب على 5 ملايين مهاجر غير شرعي، قرر الكونغرس الأميركي عدم الموافقة على موازنة وزارة الأمن الوطني التي يعتمد الأمن الداخلي للولايات المتحدة بنسبة كبيرة عليها.

وتحتوي موازنة أوباما للعام المالي 2016/2015، والتي قدمها للكونغرس، وتبدأ في الأول من أكتوبر المقبل، على زيادة بمقدار 6,4٪ عن العام المالي 2015/2014، وتتوقع تقليص العجز الى 475 مليار دولار تقريبا.

وقال الرئيس الأميركي إنه «لن يدع قانونا (قانون مراقبة الموازنة) يشجع على استمرار قطع النفقات لأن هذا سيكون سيئا على أمننا وعلى نمونا، وانه لن يقبل ميزانية تقطع الرابط الحيوي بين أمننا الوطني والاقتصادي».

وقانون مراقبة الموازنة الذي وقعه الرئيس الأميركي باراك اوباما في أغسطس عام 2011 لينهي أزمة سقف الديون الأميركية التي هددت بإعلان الولايات المتحدة بعدم تمكنها من سداد ديونها بالكامل أو سدادها بشكل جزئي، ما يهدد السوق العالمية فقام «الكونغرس الأميركي» برفع سقف الدين الفيدرالي وخفض النفقات الفيدرالية مقابل عدم فرض زيادة في الضرائب على الأثرياء والشركات.

ينص على التخصيب بلا قيود والإلغاء الفوري لاتفاق جنيف المرحلي

«الشورى الإيراني» يبحث مشروع قانون يلزم طهران باستئناف أنشطتها النووية إذا فُرضت عقوبات جديدة

عواصم ـ وكالات: قرر مجلس الشورى (البرلمان) الايراني بغالبية كبيرة بحث مشروع قانون يرغم الحكومة على استئناف كل انشطتها النووية في حال فرض عقوبات اميركية جديدة على البلاد.

وفي حال الموافقة على مشروع القانون فان الحكومة الايرانية ستكون مرغمة على الرد على عقوبات اميركية جديدة محتملة عبر الغاء الاتفاق بين ايران والقوى الكبرى الموقع في جنيف في نوفمبر 2013، ما يجعل المفاوضات الحالية من اجل التوصل الى اتفاق نهائي حول البرنامج النووي الايراني اكثر صعوبة.

وكان اتفاق جنيف رفع قسما من العقوبات الاقتصادية الغربية على ايران مقابل تجميد جزئي للانشطة النووية الايرانية.

ويؤكد نص مشروع القانون الذي ايد بحثه 220 نائبا من اصل 290 انه في حال «اعتماد او تطبيق اي عقوبات جديدة من جانب الحكومة او الكونغرس او القضاء (الاميركيين)، فان الحكومة الايرانية ملزمة بالغاء اتفاق جنيف المرحلي فورا واتخاذ سلسلة اجراءات لتطبيق القوانين النووية للامة».

وبحسب مشروع القانون الذي لم تذكر وسائل الاعلام موعد عرضه على النواب للتصويت عليه، فانه سيكون على الحكومة تشغيل مراكز تخصيب اليورانيوم بدون اي قيود بخصوص عدد ونوع اجهزة الطرد المركزي والقيام بتخصيب بنسبة 20٪ (او اكثر) في موقع فوردو الواقع على بعد مئة كلم جنوب طهران تحت الجبل والذي يصعب تدميره بضربة عسكرية.

وسيكون على ايران ايضا ان تنتج الوقود اللازم لمحطاتها النووية المستقبلية، ما سيتطلب زيادة كبرى لحجم برنامج التخصيب.

وبحسب مشروع القانون ذاته، سيكون على الحكومة «تسريع بدء العمل بحسب الخطة الاساسية» لمفاعل آراك الذي يعمل بالمياه الثقيلة والذي يمكنه ان ينتج البلوتونيوم. ووافقت ايران في وقت سابق على تعليق بناء هذا المفاعل والقيام بتعديلات تقنية من اجل طمأنة المجموعة الدولية.

وكانت اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ الاميركي قد وافقت الاسبوع الماضي على تقديم مشروع قانون لفرض عقوبات جديدة ضد ايران ما لم يتم التوصل لاتفاق بشأن برنامجها النووي.

إلى ذلك أكدت إيران أن برنامجها الصاروخي لن يطرح للنقاش في المفاوضات النووية مع الدول الست الكبرى «5+1».

وقال نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي امس «هذا الموضوع لم يطرح مطلقا للنقاش ولن يطرح في الفترة المقبلة».

جاء ذلك ردا على ما ابدته الولايات المتحدة من مخاوفها بشأن برنامج ايران الصاروخي بعد أن أعلنت طهران إطلاق قمر اصطناعي إلى الفضاء مؤخرا.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية جين ساكي «كما قلنا من قبل إن برنامج إيران الصاروخي يستمر في تشكيل تهديد خطير على المنطقة ويمثل مشكلة نراقبها عن كثب». وأضافت «مخاوفنا طويلة الأمد بشأن جهود إيران لتطوير الصواريخ يشاركنا فيها المجتمع الدولي الذي اصدر سلسلة من قرارات مجلس الأمن الدولي تركز على أنشطة إيران الحساسة المتعلقة بانتشار الأسلحة».

الحوثيون يعززون تواجدهم في صنعاء قبيل انتهاء مهلة التوصل لحل للأزمة السياسية

صنعاء ـ وكالات: استبق الحوثيون انتهاء المهلة التي منحوها للقوى السياسية للتوصل إلى اتفاق لحل الازمة في اليمن والتي تنتهي اليوم، بنشر مسلحيهم في صنعاء لمنع وصول معارضيهم الى المواقع الاستراتيجية التي تمركزوا بها، فيما برزت خلافات بين جماعة الحوثي وحزب علي صالح حول «ترتيب تقاسم السلطة».

وقالت مصادر سياسية يمنية إن بوادر خلاف ظهرت بين الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح مع اقتراب انتهاء المهلة التي حددوها للتوصل لمخرج للازمة الراهنة.

وأكدت المصادر لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، امس، أن هذه العلاقة التي أدت إلى سيطرة الحوثيين على مواقع استراتيجية في اليمن بدأت تتزعزع من خلال خلافات حول ترتيب تقاسم السلطة.

وبحسب المصادر ذاتها، فإنه بينما يسعى الحوثيون إلى فرض أمر واقع وتشكيل مجلس رئاسة وحكومة إنقاذ وطني وتعيين قيادة جديدة للجيش بحلول يوم غد، يضغط صالح وأنصاره من أجل العودة إلى مجلس النواب للبت في استقالة الرئيس السابق عبدربه منصور هادي، حيث تمكنه الأغلبية التي يمتلكها حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه من التصويت لمصلحة قبول الاستقالة، وبالتالي إمساك رئيس مجلس النواب اللواء يحيى الراعي رئاسة البلاد مؤقتا. ونقلت الصحيفة عن القيادي الاشتراكي، علي الصراري قوله إن «هذه لحظة افتراق بين الجماعتين، فجماعة النظام السابق تعتقد أن الفرصة صارت مواتية لها لكي تستعيد بالكامل سيطرتها على الوضع، بينما القوى الجديدة المتمثلة في الحوثيين لاتزال تتطلع إلى توطيد مواقعها».

يمنيون مناصرون للحوثيين خلال تظاهرة في صنعاء امس (رويترز)

قبل أقل من شهر على صدور تقريرها الأول

استقالة رئيس لجنة التحقيق الأممية في جرائم الحرب الإسرائيلية بغزة

عواصم ـ وكالات: قدم القاضي الكندي وليام شاباس استقالته من رئاسة لجنة التحقيق لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والمكلفة ببحث جرائم حرب محتملة ارتكبت خلال الحرب الإسرائيلية على غزة.

وقال المتحدث باسم المجلس، رولاندو غوميز للصحافيين أمس ان شاباس الذي اتهمته إسرائيل «بالانحياز» قدم رسالة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان السفير الألماني يواكيم رويكر، واعلن فيها استقالته «فورا». وكان المجلس قد أصدر، في يوليو الماضي، قرارا يطالب بإرسال لجنة تحقيق مستقلة ودولية للتحقيق في الانتهاكات والجرائم المرتكبة خلال الحرب على غزة وتحديد هوية المسؤولين من أجل محاكمتهم، ومن المقرر أن يصدر المجلس تقريره الأول بحلول مارس المقبل.

ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، رئيس اللجنة الأممية المستقيل بأنه كان «منحازا ضد إسرائيل»، مطالبا بـ «شطب تقريره الذي كتب بمبادرة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي يعرف بكونه معاديا لإسرائيل»، وداعيا إلى «إجراء تحقيق حول ممارسات حماس، والتنظيمات الإرهابية الأخرى، والأنظمة الإرهابية التي توجد من حولنا، وليس حول ممارسات إسرائيل»، بحسب الأناضول.

وفي سياق آخر، نددت وزارة الخارجية الفلسطينية بشدة بالزيارة التي قام بها الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين إلى مستوطنة في الخليل بالضفة الغربية، معتبرة أنها «تشجيع على الاستيطان». وقالت الوزارة في بيان صحافي امس إن زيارة ريفلين «تصعيد في الموقف الإسرائيلي الداعي للاستيلاء على الأراضي والاستيطان وتهويد القدس والبلدة القديمة في الخليل وتعبير عن العنجهية الإسرائيلية والتمرد على القانون الدولي وإرادة السلام الأممية».

وأضافت أن الزيارة «تجسد عدوانا إسرائيليا رسميا على شعبنا، ودعما وتشجيعا على الاستيطان والمستوطنين وحماية لممارساتهم العنصرية والاستفزازية وجرائمهم ضد المواطنين الفلسطينيين، الأمر الذي يؤكد من جديد إصرار المسؤولين الإسرائيليين على تدمير حل الدولتين ومقومات أي فرصة للسلام والمفاوضات بين الطرفين». وكان ريفلين زار أمس الأول مستوطنة «كريات أربع» في الخليل التي يعيش فيها حوالي 700 مستوطن إسرائيلي إلى جانب أكثر من 200 ألف فلسطيني.

وفي سياق متصل، قدم ممثل دولة فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، شكوى جديدة إلى مجلس الأمن، بشأن مواصلة إسرائيل لسياساتها وممارساتها غير القانونية في الأراضي الفلسطينية.

وناشد منصور، رئيس المجلس سرعة التحرك، واتخاذ موقف واضح إزاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، «ولاسيما الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية».